المحاضرة الخامسة: الفرد والدولة

المطلب الاول: تعريف الدولة

الدولة تنظيم لا يحتمل الفراغ من المؤسسات السياسية والقانونية والعسكرية والإدارية والاقتصادية وغيرها، لا يقوم إلا إذا اتسم بالصفة الشرعية والقانونية لضمان استمراره ونفوذ سلطته ، كون وظيفته هي حسن إدارة وتوجيه وتصويب حياة المجتمع بضمان استمرار الرابطة الاجتماعية لتحقيق مهامه بشكل صحيح ضمن أطره المرجعية المتفق والمتعارف عليها بما لهمن أجهزة لتدبير الشأن العام ، لأن المجتمع وأفراده غير قادرين على تحقيق ذلك لتعارض مصالحهم أحيانا، مما قد يجعل الفوضى السياسية تحلّ إلى جانب العنف والتمزق الاجتماعي،ولأن الدولة ليست ملكية خاصة تتجاذبها المصالح الذاتية فقط أو المجتمعية وحدهاكانت الاقدر والأكفأ للحيلولة دون حدوث الصراعات أو التمزقات أو تعارض المصالح الفردية والجماعية، لذلك قد تستخدم أساليب ردعية زاجرة من خلال مؤسساتها الأمنية والعسكرية وترسانتها القانونية.

المطلب الثاني- خصائص الدولة : من أهمها ما ذكره وائل محمد يوسف في كتابه الدولة بين الاسلاميين والعلمانيين في الصفحة السابعة على أن:

- الدستور هو الترجمة القانونية للنظام السياسي في الدولة،أو هو المنظم للعلاقة بين الدولة بالمفهوم السياسي والأمة بالمفهوم الاجتماعي فهو ليس مجرد تحديد نظري تأصيلي،بقدر ما هو أحد الأركان الرئيسية للنهضة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- تحقيق الأمن الداخلي والخارجي هما هدفا الدولة الأساسيين لان تحقيق الامن الخارجي يعني ضمان الاستقلال السياسي في مواجهة باقي الدول، أما الأمن الداخلي فلن يتحقق إلا بالحفاظ على قوى التماسك الاجتماعي بين الفئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية

- الوعي بإمكانية أن يشوب مفاهيم وقيم المجتمع التغيير الجزئي أو الكلي وهذا معناه ان التعديلات الدستورية أو القوانين و الإصلاحات القانونية لا بد أن تواكب التغيرات الاجتماعية والثقافية للمجتمع في ظل ثورة الاتصالات الحديثة.

المطلب الثالث - العلاقة الثقافية بين الفرد والدولة:

الأصل في الوجود البشري هو الفرد الذي كون من خلال العلاقات الاجتماعية والدافع لإشباع الحاجات، ثم تكوَّنت بذلك المجتمعات التي تعّددت فيها المصالح وتنوَّعت الاتجاهات ما اقتضى وجود الدولة التي تضبط وتعتني بمصالح الافراد وتحمي حقوقهم وحرياتهم ُمقابِل المحافظة على مصالح الجماعة وحقوقها، كما يذكر توماس هوبز نتيجة تعاقد إرادي وميثاق حر بين البشر لينتقلوا من حالة الطبيعة، حالة الحرب والصّراع إلى حالةالمدينة و المجتمع، وان كان ماركس شتيرنريعتقد أن الّدولة تستمد قوتها وهيمنتها انطلاقا من خضوع الفرد واستسلام لها وبالتالي فهي تشكل مصدراٌيحدُّ من فردانية الفرد أو من حريته سواء كانت حرية في التنفيذ وهي القدرة على فعل الشيء او الامتناع عن فعله دون الخضوع للضغوطات الخارجية أو كانت حرية في التصميم أي القدرة على القيام بفعل ما دون التعرض لأي ضغوط داخلية، فالغاية الاساسية من تأسيس الدولة هي تحقيق الحرية، حيث يمكن للمواطنين تحقيق غاياتهم وإشباع حاجاتهم وفي ذات الوقت يكونون مدركين لذلك، مسؤولين عن أنفسهم وهو ما يوافق رأي نيتشه بكون الحرية هي الرغبة بأن نكون مسؤولين عن أنفسنا، لا منقادين لها. وتبرز العلاقة الثقافية بين الفرد والدولة من خلال تمثّل القيم السياسية والسلطوية الايجابية كالإنتماء والولاء والمشاركة في بناء الدولة أو الذود عنها بتحقيق الاجتماع والوحدة عن طريق وحدة النظام التعليمي أو التربوي ومناهجه ومشاربه التاريخية، وتقارب أو تماثل مكوناته الثقافية.

إن التعليم بوصفه حقاً تمكينياً واستثمارا بعيد المدى،أداةٌحوريةٌ لإحداث التنمية السياسية والاقتصادية للدولة من العمل على تحقيق المشاركة السياسة الفاعلة لجميع أفراد المجتمع، وتعزيز الديمقراطية بتمكين المرأة

فيه سياسيا واقتصاديا ومحاربة الفساد المالي والإداري، ومكافحة الفقر والبطالةوحماية الطفولة وتشجيع الابداع والتميز والولاء سواء كان للأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الدينية ،أو من ثمة للسلطة الحاكمة.

وقد تتعارض وحدة الدولة مع حرّية التعليم في بعض الدول الغربية، حيث تمنع العائلات الأكثر ليبرتارية أولادها ضد تدخل الدولة وسيطرتها،وإذا كانت هذه الدّول تفرض التعلم فإنّ هذه العائلات تدّرِس أبناءها في المنزل رغم أن الامتحانات تكون بإشراف الدولة،التي تشجّع ضمن سياساتها على العيش المشترك والتضامن الاجتماعي كون الدولة هي المشترك بين الافراد .

لذلك، فالحرية الفردية كمعطى ثقافي لا يمكن أن تتحقق إلاّ بسلامة العلاقة بين الفرد وبين الدولة التي ينبغي أن تكون مبنية على التعاون،حيثيرى هيجلأنّ الدولة لا تستمد مشروعيتها من مجرد تحقيق الأمن والملكية الفردية كما تؤكد ذلك نظريات العقد الاجتماعي، بل في تحقيق الحرية الكلية المعبرة عن وحدة الإرادات الفردية الواعية، أين تتحقق الحرية المطلقة،وأّنالفرد لا يحقق وجوده الفكري والأخلاقي والاجتماعي إلا بانخراطه ضمن هذهالّروح الاجتماعية ، فيصبح بحسب تعبير هيغل الفرد الحقيقي الفاعل في التاريخ العالمي، والدور الذي تلعبه الثقافة هو دور تماثلي يميز الدولة في مكوناتها الثقافية عن غيرها من الدول من أجل الوصول الى تعيين هوية وطنية أو قومية موحدة أو تعيين الهوية الثقافية لمجموعة محددة تميزها عن هوية مجموعات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أخرى ، فالتحديد يحقق تماثل الدولة ويؤدي حسب سبينوزافي ذات الوقت إلى نفي تمايزها، حيث كانت الدولة (الامبراطورية) العثمانية على سبيل المثال تعاني من مواجهة الغرب المتفوق عسكريا وعاجزة في نفس الوقت عن كبح النزعات القومية التي تتصاعد هنا وهناك داخلها نتيجة تزايد الوعي الإثني وتناقص أشكال الوعي التقليدية مما جعلها عاجزة عن تحقيق التماثل الثقافي بين مدنها وأقاليمها فوصلت في مرحلة ما الى انتفاء تمايزها، لأن فرض ثقافة معينة خارج الافراد بوصفها قوية أو متميزة أو متفوقة يشجع ثقافات أخرى على تعبئة موروثها الثقافي وتحرض على رفض النظام السياسي القائم مما يعطي نتائج سلبية تصل إلى حدّ إحداث التمزق

والتفكك الاجتماعي لوحدات وبناءات المجتمع وبالتالي تفكيك لحمة الدولة بدلا من حمايتها من التشتت والاندثار، نتيجة انعدام التأسيس بثقافة مشتركة تحدد وتعرِّف بدقة أفرادها بطبيعة هويتهم السياسية والثقافية ضمن مرجعيتهم التاريخية وموروثهم الثقافي حتى لا تتنازعهم الهويات الدخيلة سواء كانت دينية أو حزبية أو عرقية...الخ